



29/4/2025

مركز "شمس": اعتقال مراسل صحيفة القدس علي السمودي استمرار لحرب الاحتلال على الإعلام الفلسطيني ومحاوله يائسة لحصر الحقيقة

يدين مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بأشد العبارات اعتقال الصحفي الفلسطيني علي السمودي صباح اليوم الثلاثاء، الموافق 29 نيسان 2025، خلال عملية اقتحام نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة جنين، ترافقت مع اقتحام منزله وتفتيشه بشكل همجي وتخريب واسع لمحتوياته، في انتهاك واضح لأبسط معايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال مركز "شمس" أن هذا الاعتقال يُعد استمرار لحرب الاحتلال على الإعلام الفلسطيني، واستهدافاً مباشراً للصحافة الحرة، ومحاوله لتكميم الأفواه ومنع نقل الحقيقة، لا سيما وأن الصحفي السمودي معروف بتغطيته المهنية لاعتداءات الاحتلال، ومحاوله يائسة من قبل الاحتلال لحاصر الحقيقة، ورغم ذلك سيبقى السمودي حاضراً الذي كان شاهداً وضحية في عدة أحداث، أبرزها إصابته خلال اغتيال الزميلة شيرين أبو عاقلة عام 2022.

ينوه مركز "شمس" على أن علي السمودي، الصحفي الفلسطيني أحد أهم صحفيي صحيفة القدس الفلسطينية، وأكثرهم حضوراً، حيث خاض معركة الكلمة والصورة في وجه آلة الاحتلال الإسرائيلي، ودفع ثمناً باهظاً لتمسكه بالحقيقة وانحيازه المطلق لقضية شعبه منذ انتفاضة الحجارة، كان هدفاً دائماً للمطاردة والملاحقة من قبل قوات الاحتلال، وتعرض للاعتقال مراراً، وأصيب ثماني مرات، أربع منها إصابات خطيرة كادت أن تودي بحياته، لكنه بقي مستمراً في أداء رسالته دون تراجع أو تردد. حيث يمثل علي السمودي نموذجاً للصحفي المقاوم، الذي لم يسمح للقيود أن يسكته ولا للرصاصة أن تُسقط عدسته.

يشير مركز "شمس" أن الصحفي علي السمودي برز كأحد أبرز الأصوات الإعلامية التي وثقت العدوان الإسرائيلي المتكرر على مدينة ومخيم جنين، عبر صفحات صحيفة القدس. بجرأة الصحفي الميداني، حيث نقل السمودي تفاصيل الاجتياحات والهجمات لحظة بلحظة، كاشفاً حجم الدمار الذي طال البيوت والبنية التحتية، وموثقاً معاناة الأهالي وصمودهم في وجه الاحتلال. وذهب أبعد من ذلك من خلال رصد الأحداث الميدانية، وتعمق في إبراز الأبعاد الإنسانية للعدوان، مسلطاً الضوء على معاناة العائلات والمصابين والمشردين. من بين أزقة المخيم وشوارع المدينة المحاصرة. كما كرّس الصحفي علي السمودي قلمه وعدسته للدفاع عن



قضايا الأسرى الفلسطينيين، فكان صوتهم الذي يتجاوز جدران السجن ويصل إلى صفحات صحيفة القدس، حيث كتب بصدق وأمانة عن معاناتهم اليومية وظروف احتجازهم القاسية، ونقل تفاصيل الألم الذي تعيشه عائلاتهم، خاصة الأمهات والزوجات والأبناء. من خلال تقاريره الصحفية، لم يكن السمودي مجرد ناقل للخبر، بل كان شاهداً حياً على وجعهم، حارساً لذاكرتهم، يسلط الضوء على قصصهم المنسية، ويوثق انتهاكات الاحتلال بحقهم، في محاولة دؤوبة لكسر الصمت الدولي وإبقاء قضيتهم حية في الوعي العام.

يؤكد مركز "شمس" أنه في سياق الاعتداءات المتكررة على الصحفيين الفلسطينيين، تبرز تجربة الصحفي علي السمودي كواحدة من أكثر النماذج دلالة على الاستهدافات الممنهجة للاحتلال بحق الإعلاميين والإعلاميات، إذ لم يكن السمودي مجرد شاهد على الانتهاكات، بل كان ضحية مباشرة لها، حيث تعرض للاعتقال والملاحقة والإصابة خلال سنوات عمله، فقط لأنه اختار أن يوثق الحقيقة وينقل صوت الميدان.

وأوضح مركز "شمس" أن ملاحقة الصحفيين بسبب عملهم المهني يُشكل خرقاً جسيماً (المادة 19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حرية الرأي والتعبير، وكذلك (المادة 79) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي تنص على حماية الصحفيين المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، كما وأن تدمير ممتلكات السمودي خلال عملية الاعتقال يُعد شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية المحظورة بموجب (المادة 33) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تُحرّم معاقبة الأفراد على أفعال لم يرتكبونها، وتشدّد على حماية المدنيين وممتلكاتهم الخاصة.

يطالب مركز "شمس" الاتحاد الدولي للصحفيين، والمؤسسات المعنية بحماية الصحفيين، والصليب الأحمر الدولي، والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، بممارسة واجباتهم ومهامهم عبر الضغط بالإفراج عن الصحفي علي السمودي بشكل عاجل وفوري، وكافة المعتقلين الفلسطينيين الذين يتم احتجازهم بصورة تعسفية وغير قانونية، وذلك في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين والمعتقلين الفلسطينيين. تلك الانتهاكات التي تشكل اعتداءات واضحة على حقوق الإنسان الأساسية، التي تهدف إلى قمع حرية التعبير، وتقييد الوصول إلى المعلومات في الأراضي المحتلة. كما وطالب المركز بضرورة توفير الحماية القانونية للصحفيين والصحفيات الفلسطينيين وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومطالبة دولة الاحتلال بضرورة احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.